

عريف القاعدة القانونية: هي الوحدة أو الخلية الأساسية التي يتكون منها القانون، وتتميز بأنها قاعدة سلوك إجتماعي، خصائص القاعدة القانونية: 1- قاعدة سلوك تنظم وتحكم السلوك الاجتماعي: الحياة في المجتمع تتطلب بالضرورة تنظيماً للسلوك الأشخاص وعالقتهم في عدة مجالات مختلفة، وهذا بوضع قواعد إلزامية تحدد وتبين حدود حريتهم وتحقق العدل فيما بينهم وبهذه القواعد يسود النظام والأمن داخل المجتمع و بدونها تتحول الحياة إلى فوضى. ونجد أن قواعد القانون تتخذ صورة الأمر أو النهي أي أنها عبارة خطاب موجه إلى الأشخاص يتضمن أمراً بعمل معين أو نهياً عنه، كالقاعدة التي تأمر الأشخاص بدفع الضرائب أو الامتناع عن عمل معين مثل القاعدة التي تمنع أو تنهي الأشخاص عن ارتكاب الجرائم كالقتل والسرقة ولهذا امتازت القاعدة القانونية بكونها قاعدة سلوك اجتماعية وال وجود قاعدة قانونية إلال حيث يوجد المجتمع. 2- قاعدة عامة ومجردة: القاعدة القانونية باعتبارها الخلية الأساسية في القانون ما هي إلال خطاب موجه إلى الأشخاص بصفة عامة و مجردة ال تخص شخصاً معيناً بذاته أو تتعلق بموضوع محدد بذاته بل تكون قابلة للتطبيق على كل من تتوفر فيه كل الشروط لتطبيق القاعدة آنياً (عاجال) أما المقصود بكلمة "مجردة" أي دون علم أو تنبؤ مسبق لمن يطبق عليه القانون، فإذا أصدر الخطاب إلى شخص معين من اسمه أو بشأن واقعة معينة بالذاتية فيكون هذا الخطاب أمر موجه إلى هذا الشخص المعين وليس قاعدة قانونية مثل: الأمر بتعيين وزير. 3- قاعدة ملزمة مقترنة بجزاء: يقصد بكلمة الإلزام أنها واجبة التنفيذ، ويتجسد الإلزام هنا في الجزاء الذي يحدده القانون، وهو رد فعل أو عقاب على الالتزام والاحترام عن طريق استعمال القوة العامة المتمثلة في السلطة التنفيذية: كرجال الدرك والشرطة. وهى الوحيدة المخولة للتوقيع باسم المجتمع عن طريق استعمال القوة التي تملكها (السلطة التنفيذية) دون أن يستقل الأفراد بأنفسهم بتوقيعه ال في حالت استثنائية: كالحق الشرعي في الدفاع عن النفس، . ونجد نوعان من الجزاءات: أ- الجزاءات الجنائية: وهي تتمثل في العقوبات الجنائية: كالإعدام، والتدابير الأمنية الشخصية (تتعلق بشخصية المتهم) مثل: منع الشخص من ممارسة مهنة أو نشاط أو غلق مؤسسة. ب- الجزاءات المدنية: يتخذ الجزاء المدني عدة أشكال منها: التعويض المالي، أي إجبار أو الإلزام على شخص ما دفع مبلغ مالي للمتضرر نتيجة عن الضرر الذي لحقه. وكذا الحكم في إبطال العقد أو نسخه. • خصائص الجزاء: يشترك الجزاء في كل القواعد القانونية في مجموعة من الخصائص مهما يكن نوعها أو الفرع الذي تنتمي إليها وتتمثل في: أ- الجزاء حال: معناه أن الشخص عند مخالفته للقاعدة القانونية وعدم الامتثال لها، تطبق عليه العقوبة وهو على قيد الحياة أي دنيوي. ب- الجزاء ذو طابع مادي: معناه أن هذا الجزاء يمس الشخص المخالف إما في جسمه ماله. ت- الجزاء تختص بوضعه وتوقيعه السلطة العامة: إذ يجوز للأفراد العاديين ممارسة الجزاء وإل كذا أمام شريعة الغاب. تقسيمات القاعدة القانونية: للقانون تقسيمات أخرى وهي كالآتي: 1 :- من ناحية صورتها تنقسم إلى: قواعد مكتوبة وقواعد غير مكتوبة. وجل القوانين تعبر من قبيل القواعد القانونية المكتوبة،